



الملتقى الرابع للكتاب العامين للوزارات

عناصر الكلمة التوجيهية للسيد الوزير

21/11/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات و السادة الكتاب العامون المحترمون،

انني جد فخور لأجدد اللقاء بكم في إطار هذه الهيئة التي تلتئم اليوم في اجتماعها الرابع .

فخور لسببين ، أولهما لأنني التقى بصفوة من المسؤولين السامين و متخذي القرار ذوي حنكة و دراية واسعة بدواليب الإدارة العمومية .

وفخور كذلك، لأننا توفقنا معا في جعل من هذا التشاور وتقاسم الرأي تقليدا مستمرا وأسلوبا ناجعا في العمل التشاركي المنشود .

وأعتقد أننا محقين في ترسيخ هذا الأسلوب ، لأنه وبعد تجربتي المتواضعة في الإشراف على قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ، ووقفت على حقيقة مفادها أن نجاح كل مبادرة إصلاحية ، لا بد لها من قيادة (leadership)، ومن توجهات رصينة ، ورؤية مشتركة وتنسيق وتتبع.

هكذا أصبحت لدي القناعة ، أن هيئة الكتاب العامين ، هي الإطار الملائم والجهاز القيادي لورش تأهيل وتحديث الصرح الإداري المغربي.

فشكرا جزيلا على هذا التلاحم ، وعلى هذا التجاوب والتفاعل الإيجابيين مع هذه المبادرة ، وعلى هذه التضحية من وقتكم ومن عطلتكم الأسبوعية وعلى حساب أسرتكم ، في سبيل الصالح العام وتطوير المرفق العام لخدمة المواطن والمقولة .

وكما سلف أن تطرقنا إلى ذلك ، في الاجتماعات السابقة، فإن التشاور وتبادل وجهات النظر معكم حول مختلف قضايا تحديث الإدارة العمومية لا يشكل مجرد قناعة ظرفية أو اختيار عابر، بل لقد حرصنا على أن نجعل منه نهجا قارا ومعتمدا لدينا، لم نتوان في ضمان استمراريته كلما تعلق الأمر بالرهانات والاستشرافات التحديثية لجهازنا الإداري.

بل فقد أصبح الطموح يحدونا لجعل من هذا المنهاج التشاوري مع هيئتك ، لبنة مؤسساتية وإطارا للحوار البناء حول هذه الرهانات لتحديد وتحقيق التقائية البرامج والمشاريع، التي بكل تأكيد تستدعيها الامتدادات القطاعية الواسعة لورش تحديث الإدارة .

فمرة أخرى ، أؤكد لكم على أنني مستعد لاستقبال مقترحاتكم لتتمين هيئتك بكل ما هو منتظر منا ، ومساعدتكم في تحقيق كل المساعي التي ستعلي من شأن هذه الهيئة ، بما يجعل منها قوة اقتراحية في مجال التنمية الإدارية وأداة دينامية في تحريك والدفع بمسلسل الإصلاح الإداري وتطوير الوظيفة العمومية .

حضرات السيدات و السادة

اننا نجتمع مجددا خلال هذا اللقاء الرابع الذي خصصناه لتدارس قضايا تكتسي راهنية كبرى، نعقد عليها آمالا عريضة من أجل تعزيز دينامية الإصلاح ، ومواكبة الأوراش الإصلاحية التي يباشرها المغرب في نطاق تنزيل الدستور ولا سيما ورش الجهوية المتقدمة كرافعة للتنمية المستدامة.

وتتمثل الإصلاحات المعروضة عليكم اليوم ، في موضوع الحركة والتعاقد.

فتفعيل المرسوم المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات ، يندرج ضمن الجهود الرامية إلى التدبير اللامتكور للموارد البشرية وتوزيعها بكيفية أمثل على المستوى الترابي.

كما تكمن أهمية هذا الإصلاح في إتاحة معابر ومسارات سلسلة لتسهيل نقل الموظفين بغاية سد الخصاص الذي تعاني منه بعض الإدارات والجماعات الترابية. إلى جانب ما يتيح من إمكانية استثمار الكفاءات الإدارية التي تزخر بها الإدارات والجماعات المحلية، وما توفره هذه الآلية أيضا، من حوافز مادية ومعنوية ستكون لها انعكاسات إيجابية على مردودية الموظف وإنتاجية الإدارة.

في حين سيتمكن إقرار نظام للتعاقد داخل الإدارة العمومية من استقطاب بعض الكفاءات والخبرات التي تحتاج إليها هذه الإدارات لسد حاجياتها، خاصة ذات الطابع المؤقت ، في بعض المجالات ، من خلال تأسيس نظام للتعاقد يقوم على نوعين: **التعاقد الوظيفي، والتعاقد النظامي .**

كما سيساهم هذا النظام في إقامة علاقات مغايرة بين الإدارة و المنتسبين إليها تقوم على الاقتسام الواضح للمسؤوليات و الالتزامات وتنتصر لمنطق النتائج وتعمل على تطوير تنافسية الإدارة العمومية و الرفع من مردوديتها .

إن هاذين الإصلاحين يندرجان حضرات السيدات والسادة ضمن رزنامة متكاملة من المبادرات والتدابير التي ترمي الى مراجعة شاملة للمنظومة القانونية للوظيفة العمومية وتأهيل نظامها الأساسي لإقرار وظيفة عمومية عصرية ذات خدمات تنطوي على جودة عالية وأكثر احترافية في أساليب عملها .

كما أنها تترجم الأهمية القصوى التي يكتسيها تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية بوصفها رافعة لتحديث الإدارة وتقوية قدراتها.

وعلى سبيل التذكير، فقد تعزز هذا الإصلاح بإنجاز مشروع قانون يتعلق بالمراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية يوجد قيد الدراسة مع القطاعات الحكومية المعنية وذلك في نطاق لجان تقنية متخصصة.

حضرات السيدات و السادة

اننا نتطلع مرة أخرى بكثير من الاهتمام، الى ماستسفر عنه مداولاتكم واجتهاداتكم خلال هذا الملتقى الرفيع المستوى، آملا أن تشكل خلاصاته إغناء حقيقيا لتفعيل وتطبيق الإصلاح المتعلق بالحركية ، وكذا لبلورة تصور موحد حول مضمون المشروع الإصلاحي حول موضوع التعاقد .

وفي سياق استمرارية هذا المجهود التصوري والاستراتيجي لبلورة الرؤية المشتركة حول الإصلاح ، فإني أدعوكم كذلك ،للنظر في المستقبل القريب في موضوعين أساسيين يتعلقان بمشروع اللاتمركز الإداري ، ومشروع استراتيجية محاربة الرشوة.

وقد ارتأينا كذلك التشاور والتباحث معكم خلال الاجتماع المقبل للهيئة بحول الله ومشيبته ، حول السبل الكفيلة بضمان التفعيل المحكم لهاذين المشروعين المهيكليين .

وغاياتنا من ذلك ، هو أن تستوفي هذه المشاريع المعروضة عليكم أهداف وأبعاد التحديث المنشود ، انسجاما مع مقتضيات دستور المملكة والتوجهات العامة للبلاد فيما يخص تعزيز الجهوية المتقدمة ، ودعم الحكامة الجيدة استنادا إلى تخليق المرفق العام ومحاربة الرشوة.

ولا أريد أن تفوتني المناسبة ، دون أن أشيد مرة أخرى بعطائكم وقناعاتكم التي نأخذها على محمل الجد في وضع اللمسات الأخيرة على المشاريع التحديثية التي تضطلع بها الوزارة في هذا المضمار .

كما أغتنم الفرصة للتبويه ومن خلالكم بانخراط جميع القطاعات الحكومية في العمل الذي تقوم به الوزارة في إطار منظورها ومقاربتها التشاركية ، وذلك في إطار مختلف اللجان المتخصصة المابين وزارية.

وفقنا الله لتحقيق مايرتجيه كل المغاربة من هذا المشروع التحديثي للإدارة العمومية ، تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس دام له العز والتمكين.

والسلام عليكم.